سياسات الخصخصة وواقع التصنيع في ظلها
دراسة حالة لمصنع الغزل والنسيج بمحافظة سوهاج

وليد فتحي بكر محمد عناني (*)

مقدمة:

منذ بداية التسعينيات سعت مصر لتطبيق برنامج الخصخصة وفقاً لظروف دفعتها للتخلص من القطاع العام ومشكلاته وبإيعاز من المؤسسات الدولية في اتجاه قوى السوق وسيادة العولمة، بما يسهم في الخروج من الأزمات الاقتصادية التي عاشها الاقتصاد المصري ثم تحقيق معدلات تنموية عالية، وبالتالي حاولت الحكومة المصرية من خلال تطبيقها لبرنامج الخصخصة تعظيم دور القطاع الخاص لرفع مستوى الكفاءة الاقتصادية ومساهمته بشكل فعال في عملية التنمية والخروج من الأزمة الاقتصادية. (١)

وقد أخذت الحكومة المصرية باتباع هذا البرنامج من أجل السيطرة على حجم التضخم وتخفيض معدلاته والعمل على رفع أداء الاقتصاد ككل من خلال تعديل توجهاته من اقتصاد مركزي قائم على القطاع العام ليكفي السوق المحلي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص ويتخذ قراراته من خلال قوى وآليات السوق ليتنافس في الأسواق الخارجية، وكان للتصنيع النصيب الوافر في هذا البرنامج بحيث وضعت الصناعة على بداية الطريق الذي يؤهلها بأن تتغير وتعدل من أوضاعها بحيث تتلاءم مع آليات السوق ومع التغيرات الاقتصادية العالمية، وبالتالي كان لابد أن يتواكب القطاع الصناعي مع تلك التطورات باعتبار أن الصناعة هي عصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(٢)

(*) باحث دكتوراه – قسم الاجتماع – كلية الآداب جامعة سوهاج.

هذا البحث جزء من رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحث بعنوان: "السياسات الاقتصادية منذ ١٩٩٥ حتى ٢٠١١ وانعكاساتها على إهدار القوة البشرية - دراسة حالة لمصنع الغزل والنسيج بمحافظة سوهاج "، تحت إشراف أ.د. عبد الرءوف أحمد الضبع – كلية الآداب- جامعة سوهاج & د. حمدي أحمد عمر – كلية الآداب – جامعة سوهاج

(١) عاطف أمين محمد إبراهيم: سياسات التخصيصية وآثارها على عمال الصناعة في المجتمع المصري – دراسة اجتماعية على بعض عمال الصناعة في إقليم القاهرة الكبرى، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠٠٧، ص٦٩.

(٢) السيد عبد الرحمن السيد: انعكاسات دورة أورجواي على الصناعة المصرية بالتطبيق على صناعة الدواء، جامعة جنوب الوادي، كلية الآداب بسوهاج، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد التاسع – العدد الأول، يوليو ١٩٩٥، ص ١٤٨.

ولما كان القطاع الصناعي أحد قطاعات الدولة التي طبق عليها سياسة الخصخصة متأثرًا ببعض الآثار الناجمة عن تطبيق هذه السياسة سواء في وحداته الإنتاجية أو البشرية، وكان من الضروري لمواجهة تلك المشكلات العالقة بالقطاع الصناعي ووضع مجموعة من الإجراءات أو برنامج إصلاحي للخروج بهذا القطاع من عثرته للوصول به إلى مرحلة التوازن خلال أجل معين عن طريق اتخاذ مجموعة من السياسات اللازمة لحل المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع مثل انخفاض معدل الأداء وظهور الخسائر الضخمة في مؤسساته وقد نتجت تلك المشكلات عن الخلل في الهياكل التمويلية للقطاع الصناعي واعتماده على الاقتراض [١] ، ومن هنا سوف تحاول هذه الدراسة التعرف على سياسات الخصخصة وواقع التصنيع في ظلها.

أولا: الإطار النظري للبحث:

(١) موضوع الدراسة وإشكالياتها:

لقد فرضت ظروف عالمية ومحلية على الاقتصاد المصري ضرورة إجراء إصلاحات جذرية وعميقة يتحول بموجبها من اقتصاد توجهه القراءات الحكومية والتخطيط المركزي إلى اقتصاد تقوده آليات السوق وخاصة في ظل ظروف النظام العالمي الجديد بعد تعثر تجربة التصنيع الحكومي على المدى البعيد وتحقيق الأهداف الاقتصادية للنظام الاقتصادي القائم وهي النمو السريع والمستمر وكذا عدالة التوزيع والاستقرار الاقتصادي ، حيث اتجهت إلى وضع برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي اعتبرت فيه الحكومة أن إنجاز الإصلاح الاقتصادي هو هدفها الأول والأساسي وذلك عن طريق الاعتماد على المزيد من قوى السوق وتشجيع المبادرات الخاصة وإدخال الإصلاحات على الهياكل الاقتصادية ، بحيث يتحول النظام الاقتصادي من نظام مقدم على سيطرة القطاع العام والتخطيط المركزي إلى نظام يستند بصفة أساسية على القطاع الخاص

(١) محمد بدوي محمد محمود: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للخصخصة – دراسة ميدانية على عمال الصناعة بمحافظتي أسيوط وسوهاج، رسالة ماجستير، جامعة سوهاج، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠٠٦، ص ١٣٦.

وآليات السوق [١]، وبالتالي كان لابد أن يتواكب القطاع الصناعي مع تلك التطورات باعتبار أن الصناعة هي عصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية وتخفيض عجز الموازنة العامة وزيادة إيرادات الدولة وتحقيق النمو الاقتصادي.[٢]

ولكن تطبيق سياسة الخصخصة أثر على التصنيع كثيرًا حيث أثرت سياسات إعادة الهيكلة للعمالة التي صاحبت سياسة الخصخصة في التصنيع على عدد العمال حيث انخفضت أعدادهم بطريقة ملحوظة جدًا بعد تطبيق هذه السياسة مما ترتب عليه تدهور أحوال عمال الصناعة بعد خروجهم على المعاش المبكر بسبب قلة المعاش الشهري وكذلك تأثر العمال الباقين في العمل بسبب وقوع الكثير من المجهود والعمل على عاتقهم وتقليل مرتباتهم وحوافزهم وغيرها من الآثار، كما تقلص دور القطاع العام في النشاط الاجتماعي والاقتصادي وتنشيط الدور الذي يقوم به القطاع الخاص غير أن القطاع الخاص لم يكن على قدر المسئولية حيث لم يستطع أن يحل محل القطاع العام في أدائه الاجتماعي، ولا شك أن التعاون الوثيق والفعال بين القطاعين العام والخاص هام وضروري في كافة المجتمعات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا هدفت هذه الدراسة وبصورة أساسية إلى محاولة التعرف على الملامح الأساسية لسياسات الخصخصة وواقع التصنيع في ظلها، ولتحقيق هذا الهدف وضعت مجموعة التساؤلات الآتية: -

- ما مدى معرفة عمال الصناعة بسياسات الخصخصة، وما مدى تأييدهم أو معارضتهم لها؟
- ما دوافع الحكومة المصرية وراء تطبيق سياسات الخصخصة في التصنيع؟
- هل حدثت تغيرات في المصنع بعد تطبيق سياسات الخصخصة؟

([١]) عبد الحكيم جمعة محمود حسن: دور الاستثمار الخاص والاصلاح الاقتصادي والتنمية بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، قسم الاقتصاد والمالية العامة، ٢٠٠٠، ص ١٤٢.

([2]) Dadis.J and Richardson. T: fiscal and macroeconomic Impact of privatization occasional, paper - 194, IMF, Washington, 2000, p3.

- هل يقدم المصنع الخدمات المختلفة في ظل القطاع الخاص كما كانت في القطاع العام؟
- هل حدث تغير في إنتاج المصنع عن الأول أم لا؟
- هل أسهمت سياسات الخصخصة في حل المشكلات التي كان يعاني منها المصنع في ظل القطاع العام؟

(٢) مفاهيم الدراسة:

- مفهوم السياسات الاقتصادية:

تعتبر السياسات الاقتصادية من أهم الأدوات التي يلعب نجاح وفعالية تطبيقها دوراً هاماً في مصداقية الدولة وقدرتها على الدخول في مجال المنافسة الدولية ، حيث تسهم تلك السياسات الاقتصادية بشكل كبير في الاستقرار الاقتصادي وتحسين العلاقات الدولية والتجارة الخارجية ، وبذلك يكون هناك ارتباطٌ قويٌ بين السياسات الاقتصادية والأوضاع الداخلية والخارجية للدولة[١] ، وعلى ذلك فالتخطيط الاقتصادي يرتبط بالاقتصاد الموجه الذى يرتكز على التخطيطية التي تحدد الأهداف الاقتصادية العامة للدولة في إطار التوجيهات الفكرية السائدة حسب استراتيجيات زمنية يفترض أن تكون مبرمجة على أساس واقعي ينسجم مع الإمكانيات الاقتصادية المتاحة والمحتملة والظروف الاجتماعية المرافقة خلال فترات زمنية معينة، ولوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ فإنه لابد من استخدام بعض الوسائل التي تكفل عملية التنفيذ بشكل سليم يتوافق مع هذه الأهداف وذلك من خلال ما يسمى بالسياسات الاقتصادية.

فقد يشير " لويس لوردوين **Lewis Lordwin**" للسياسة الاقتصادية بأنها مفهوم مرافق دائماً للاستراتيجية الاقتصادية، وأن السياسة الاقتصادية هي التي تحقق الاستراتيجية ولابد أن تكون ملازمة لها، فيعرفها بأنها هي التنظيم الاقتصادي الذي يضم كافة الوحدات من أفراد وشركات وصناعات في شكل

(1) Zahide Onaran: The Effects of Economic Policies and Export Promotion on Export Revenues in Developing Countries, Journal of Naval Science and Engineering, Vol. 4، No 1, 2008, p 60.

منتظم ونظام واحد لتحقيق أغراض الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أكبر قدر من المنافع للمجتمع خلال فترة زمنية معينة. [١]

ويعرفها "محمد كريزم" بأنها هي سعى الدولة لبلوغ الوضع الاقتصادي الأمثل واستخدام الوسائل الضرورية لذلك، ويكون للسياسة الاقتصادية مجموعة من الملامح التي تحددها تتمثل في بناء اقتصاد قوى يحقق التنمية المستدامة ويخلق فرص عمل ويرفع مستوى المعيشة ويحقق مخزون استراتيجي ويساعد على تدعيم الروابط الداخلية بين مكونات الاقتصاد. [٢]

ويعرفها "بيتر رولاند Peter Rowland" بأنها هي أداة تتخذ فيها الحكومة قرارات لها تأثيرها في الجوانب الاقتصادية مثل التأثير في الموارد الإنتاجية أو لتغير مستوى الدخل والأنفاق أو تخصيص رأس المال في تشغيل العمالة وتدعيم المناطق الصناعية. [٣]

وفي ضوء التعريفات السابقة تستخلص الدراسة تعريفًا إجرائيًا للسياسة الاقتصادية بأنها هي وسيلة من الوسائل التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي لتحقيق أهدافه، وتتخذ فيها الدولة القرارات المناسبة بهدف الاستغلال الأمثل للموارد سواء مادية أو بشرية، مما ينعكس عنه ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي وارتفاع مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل.

- مفهوم الخصخصة:

يقصد بالخصخصة سياسة تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة وهذا يرتبط بتغيرات اقتصادية واجتماعية سابقة ولاحقة، حيث أن الخصخصة لا يمكن نجاحها إلا في بيئة تتسم بالحرية الاقتصادية، ولهذا تعد الخصخصة أصعب مراحل الإصلاح الاقتصادي وأطولها من ناحية الفترة الزمنية لتنفيذها وجني ثمار نجاحها، ونظرًا لعدم وجود نموذج واحد للربط بين الخصخصة وبين المتغيرات الاقتصادية الأخرى فهناك قدر كبير من الخلط في

---

(١) محمد البنا: التنمية والتخطيط بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٦م، ص١٣٨.

(٢) محمد كريزم: علاقة السياسات الاقتصادية بالتنمية البشرية في فلسطين، الإدارة والاقتصاد، مجلة الحوار المتمدن، العدد ١٠٨٦، ٢٠٠٥، ص٦.

(3) Peter Rowland: Regiona L Economic Policies, for Contry Cases, Banco de La Republica, Spain, 2004, p 5.

تحديد مفهوم ومنطوق الخصخصة وعدد هائل من التعريفات التي تم طرحها يتجاوز حدود مفهوم الخصخصة ذاتها.

فقد يشير " عبد المطلب عبد المجيد " بأن الخصخصة تعنى في الأساس مجموعة من الأساليب والإجراءات والتدابير التي تكفل التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، سواء بتحويل الملكية جزئياً أو كلياً، فيما يطلق عليه خصخصة الملكية، أو بتحويل الإدارة فيما يطلق عليه خصخصة الادارية، كل ذلك في إطار التحول لأليات السوق. (١)

ويعرفها " محسن الخضيري " في تعريفه للخصخصة بأنها هي عبارة عن مجموعة متكاملة من الحزم الاقتصادية والسياسية والمالية والثقافية والاجتماعية تضمها سياسات رشيدة تعمل على إزالة الجمود والتحجر والاحتكار والنظم الحديثة، والتوجه بالكامل نحو أعمال آليات السوق، وإزكاء روح المبادرة الفردية والجماعية والاعتماد على منظومة المنافسة وآلياتها لتصحيح استخدام الموارد ومعالجة الاختلالات والارتقاء بالجودة وتحسين الأداء. (٢)

ويرى "جوردون مارشيل Gordon Marshll " في تأييده نفس الاتجاه وهو التحول لاقتصاد السوق العالمي، فيقول بأن الخصخصة هي عملية تحويل للمسئوليات التي تقوم بها الدولة إلى القطاع الخاص من الناحية الاقتصادية، حيث تتضمن تحويلاً شاملاً من أملاك الدولة إلى القطاع الخاص.(٣)

ويعرف "محمد صالح الحناوي" الخصخصة بأنها هي زيادة دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وتقليص دور القطاع العام فهي إذا التحول التدريجي نحو القطاع الخاص، وتتخذ الخصخصة أشكالاً عديدة منها " بيع الشركات بالكامل للجمهور وخاصة العاملين بالشركة، التأجير للشركات بشرط تحقيق المصلحة العامة للجمهور وللاقتصاد الوطني، طرح الخدمات على القطاع

(١) عبد المطلب عبد المجيد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، القاهرة، مجموعة النيل الدولية، ٢٠٠٣، ص ٢٣٥.

(٢) محسن الخضيري: الخصخصة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٣، ص ١٨.

(3) Gordon Marshll: A dictionary of Sociology, second edition, Britain, oxford University Press, INC, 1998, p, 526.

الخاص بشرط حماية المستهلكين، تصفية الوحدات الحكومية الغير صالحة للاستمرار وعدم جدواها الاقتصادية.[1]

وفي ضوء التعريفات السابقة تستخلص الدراسة تعريفًا إجرائيًا للخصخصة بأنها هي سياسة أو مرحلة من سياسات الإصلاح الاقتصادي تعمل على تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة في مجال الملكية أو الإدارة باستخدام العديد من الأساليب المتاحة والملائمة ويترتب عليها بعض الآثار على المؤسسات الصناعية.

- مفهوم التصنيع:

يعتبر التصنيع أساس لا بديل عنه لتحقيق القوة ، فهو يمثل أكثر القطاعات قوة في المجتمع ، وأحد الأركان الرئيسية لإحداث التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية ، وهو القطاع القادر على أن يتجاوب مع التخطيط الواعي المدروس والذى يفي ببرامج التنمية ومضاعفة الدخل القومي وتوسيع قاعدة الإنتاج[2] ، ويعد التصنيع كفعل هو التخطيط والتنفيذ الواعي لسياسات تهدف إلى تحقيق استخدام الوسائل التكنولوجية المتقدمة علمياً وبناء المنظمات المبتكرة عقلانياً في عمليات الإنتاج ، وأخيراً فإن حالة التصنيع هي النتيجة النهائية التي ينتج عنها السلع المختلفة كحصيلة عملية التصنيع، ومن هنا يمكن القول بأن التصنيع يتطلب تخطيطاً شاملاً وتشغيلاً كاملاً ، وسياسة موجهة من قبل الدولة تهدف لوضع الإطار العام لمستقبل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، مما ينعكس بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد في المجتمع.

فقد يشير " محمد دمير" لتعريف التصنيع بأنه العملية التي تشمل الجهود والعمليات الصناعية بأساليبها المختلفة التي تبذل وتستخدم لتحويل مادة أو مجموعة مواد إلى مخرجات وتختلف أساليب التصنيع المتبعة حسب نوعية المخرجات وتصميمها واقتصاديات العملية الصناعية، ويهدف لتحقيق أعلى

(1) محمد صالح الحناوى: الخصخصة المصرية - رؤية شخصية، الإسكندرية، مكتبة الدار الجامعية، ١٩٩٨، ص١٩.

(2) فؤاد بسيوني متولي: المشكلة الاقتصادية، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٨، ص٢٠.

كفاءة إنتاجية بالاعتماد على مجموعة من العناصر التي تتكامل سوياً لتحقيق الأهداف المرجوة بخبرة ومهارة العناصر البشرية.[١]

ويرى "ولبرت مور W.Moore" أن عملية التصنيع تعنى التقنية وتستلزم الاستخدام الشامل للقوى من إنتاج السلع والخدمات، ولا يقتصر الأمر على الصناعات التحويلية فحسب ، بل يمكن فهم المصطلح في ضوء استخدام الميكنة والترشيد الفني في شتى المجالات ، أي أن التصنيع يستعمل بمعناه الواسع كأي شكل من أشكال الاقتصاد الحديث. [٢]

ويعرف "محمد عويس" مفهوم التصنيع بأنه يعنى تحويل اقتصاد الدولة إلى اقتصاد صناعة ، أو زيادة عدد المصانع والإنتاج الصناعي عن ذي قبل، وما يستتبع ذلك التحويل من ظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية ، ويقاس مدى التصنيع بنسبة عدد العمال الذين يشتغلون في الصناعة إلى جملة المشتغلين أو بقيمة الإنتاج ، فالتصنيع يرتبط بالمهارة البشرية والقدرة المادية والتنظيمية ، وبصور المادة الخام أو القدرة على جلبها من أسواق العالم ويرتبط أيضاً بتناغم تلك المقو مات بحيث تتيح في النهاية قدراً من الانتقال إلى عالم الصناعة والتكنولوجيا ، بمعنى أن تعتمد الدولة في اقتصادها على الإنتاج الصناعي الذى يتأتى من تشغيل الطاقات البشرية والمادية المتاحة لديها.[٣]

وفي ضوء التعريفات السابقة تستخلص الدراسة تعريفًا إجرائيًا للتصنيع بأنه هو نشاط اقتصادي يستطيع توفير الكثير من فرص العمل واستغلال قوة الشباب، وذلك بإنشاء المنشآت والمناطق الصناعية في مجالات جغرافية مخصصة، بهدف رفع المستوى الإنتاجي المحلي والقومي، والمستوى المعيشي للسكان وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد في المجتمع.

---

(١) محمد نصر الدين دمير: تكنولوجيا هندسة الإنتاج، بيروت، دار الراتب الجامعية، ٢٠٠٢، ص٢٦٤.

(2) Divid L.sills: The International Encycolopeidia of The Social Scinces, free Press, N.Y.vol, 4, 1982, p. 265.

(٣) محمد عويس: العمل الاجتماعي في التنظيمات الصناعية ، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٢، ص٣٠.

(٣) تطبيق سياسات الخصخصة وواقع التصنيع في ظلها:

تعد العولمة مرحلة جديدة في تاريخ البشرية جاءت لتعبر عن تطورات ليبرالية تشعبت في أركان المعمورة وتعكس واقع حياتي قائم ، ولا يمكن الانعزال عنها أو التغاضي عن تأثيراتها بعد أن انهارت الحواجز والحدود بين المجتمعات ، ويرجع ظهور العولمة إلى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين بعد حدوث تحولات عالمية عميقة ، وتدار العولمة من خلال السياسات الاقتصادية والتفاعلات المالية والضغوط السياسية لمجموعة متنوعة من الفاعلين تضم دولاً وشركات ومؤسسات دولية ، أما الدول فهي الدول المتقدمة وفى مقدمتها الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والاتحاد الأوروبي ، وأما الشركات فهي الشركات عابرة القوميات ، وأما المؤسسات الدولية فمن أهمها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدولي.[١]

وبالإضافة إلى ذلك توجد آليات لها تأثيراتها الهائلة على المستوى العالمي مثل وسائل الإعلام والثورة المعلوماتية والتكنولوجية المرتبطة بها كشبكات التليفزيون والصحافة ووكالات الأنباء العالمية وشبكة الإنترنت والمنظمات الأهلية ، وهكذا تعتمد العولمة على آليات تساعد في تحقيق أهدافها ، وبهذا لم تكن للعولمة أن تأخذ شكلها وملامحها دون وجود مؤسسات ذات طابع عالمي تمتاز بقدر من الفعالية والمشروعية، ومن هنا تمثل العولمة أخطر تحول تاريخي ظهر قبل نهاية القرن العشرين ، والتعامل معها أصبح قضية مصيرية لأنها خلقت نظاماً اقتصادياً عالمياً جديداً والذى أصبح واقعاً فعلياً تتبناه المؤسسات الدولية والدول الكبرى المتحكمة في دول العالم وبخاصة النامية.[٢]

وجاء النظام الاقتصادي العالمي ليتميز بمجموعة من المعالم والخصائص التي تميزه عن غيره من المراحل السابقة ، فالنظام الاقتصادي العالمي في مرحلة العولمة يتسم بأنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي ، وبالمزيد من الاعتماد

---

(١) أحمد مجدى حجازي: الآثار الاجتماعية والثقافية للتغيرات العالمية المعاصرة على المجتمعات التابعة " العولمة والتهميش الاجتماعي"، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية التي تصدر عن المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، العدد العاشر، ١٩٩٩، ص٥.

(٢) عاطف أمين محمد إبراهيم: سياسات التخصيصية وآثارها على عمال الصناعة في المجتمع المصري – دراسة اجتماعية على بعض عمال الصناعة في إقليم القاهرة الكبرى، مرجع سابق، ص٧٠.

المتبادل ، وتزايد التكتلات الاقتصادية وتعاظم أدوار الشركات المتعددة الجنسية، وظهور دور الاتصالات والتكنولوجيا في تعميق عولمة الاقتصاد، وقد ترتب على ذلك انعكاسات ضخمة على اتجاهات التنمية ، حيث أصبحت النظرية الاقتصادية الرأسمالية هي النظرية السائدة في العالم ، مما دعا كثيراً من دول العالم الثالث إلى إعادة النظر في توجهات التنمية، وأن تخفف من سلبيات التخطيط المركزي الجامد وأن تفتح الباب أمام القطاع الخاص لكي يسهم بإيجابياته في مجال التنمية ، مما خلق منطقاً وفكراً عاماً شبه موحد متبلوراً في شعارات محددة مثل حرية السوق والتوجه نحو الخصخصة.[١]

وبالتالي جاءت الدعوة إلى الخصخصة بتحريض واضح من المنظمات الدولية والاقراضية التي راحت تراود الدول النامية عن فلسفتها الاقتصادية بعد سقوطها في شباك المديونية وقد أفلحت في ذلك إلى حد كبير، ولقد كان المبرر الذى سبق الانقضاض على القطاع العام هو تدنى كفاءة الأداء الاقتصادي بحسب معايير الربحية التجارية في المشروعات العامة ، يعضد ذلك توجه عالمي مدعوم للتحول نحو القطاع الخاص بعد أن حسم الأمر لصالح اقتصاد السوق ، ولقد كانت الدعوة للخصخصة في أغلب بلدان العالم لتعبر عن الأيديولوجيات السائدة في الغرب والمنظمات الدولية تلك المؤسسات التي أخذت تمارس ضغوطاً معلنة على دول العالم النامي والاشتراكي لترويج هذه الفلسفة والعمل بها.[٢]

ومن هنا ارتبطت الخصخصة بالإصلاح الاقتصادي في الفكر الحديث حيث تعنى العودة لآليات السوق الحر، أي تحول ملكية وحدات القطاع العام من ملكية الدولة كملكية عامة إلى ملكية الأفراد ، وقد تم تطبيق سياسة الخصخصة في مصر بموجب توقيع اتفاقيتين مع صندوق النقد والبنك الدولي في منتصف عام ١٩٩١، وبمقتضاهما تم تحرير سعر الصرف وتحرير أسعار الفائدة وترشيد القطاع الحكومي فيما يتعلق بسياسات الدعم والتسعير ، وبالتالي صدر القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ليفصل بين الإدارة والملكية حيث حلت الشركات القابضة

---

(١) حشماوي محمد: الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٦، ص٧٧.

(٢) عاطف أمين محمد إبراهيم: سياسات التخصيصية وآثارها على عمال الصناعة في المجتمع المصري – دراسة اجتماعية على بعض عمال الصناعة في إقليم القاهرة الكبرى، مرجع سابق، ص ص٦٨-٦٩.

محل هيئات القطاع العام لتمثل المالك، وصدر القانون رقم ٩٥ لعام ١٩٩٢ وكان أساسياً في برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري.[١]

وعليه فقد قبلت مصر مبدأ الخصخصة بشكل عام من خلال مفاوضاتها مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي غير أن تصريحات المسئولين كانت تؤكد في البداية أن القطاع العام لن يباع نظرًا لضخامة وقيمة أصوله وكبر حجم العمالة التي تعمل فيه وأهمية المجالات التي يعمل فيها، وقد قيل في ذلك الوقت أن البيع سيقتصر فقط على المشروعات الصغيرة والخاسرة التي تعمل تحت نظام القطاع العام، ولكن اتضح فيما بعد أن البيع لن يكون قاصرًا على مثل هذه المشروعات الصغيرة والخاسرة بل أنه سيمتد إلى بيع كل وحدات القطاع العام بالتدريج سواء الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة وسواء الخاسرة أو الناجحة.[٢]

وقد كان تطبيق برنامج الخصخصة على المشروعات والشركات العامة غير مقترنٍ أو مشروطٍ بتقبل القطاع الخاص لكل القوى العاملة في المشروع المباح وبتشغيلهم باعتبار أن المشروع الخاص يسعى إلى تحقيق أقصى ربح فهو يهتم بتكثيف رأس المال لا تكثيف العمالة مما أدى إلى تسريح أعداد غفيرة من العمالة بنظام التقاعد المبكر وبالتالي أضيروا وكل من يعولوهم وذلك بسبب فقدان دخولهم، ولا شك في أن الطبقة العاملة تمثل الجانب الحيوي في المجتمع وهي عادة تعول غيرها في ظل مجتمع نامي يتسم بارتفاع معدل الإعالة ومن ثم فإن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئة ينسحب بالتالي إلى أسرهم مما يعني تدهور أوضاع أعداد مهولة من الأفراد والأسر خاصة من الطبقات محدودة الدخل.[٣]

---

(١) دعاء أحمد توفيق: تأثير الخصخصة على انتماء العمال لمصانعهم – دراسة تطبيقية على منشآت صناعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التربية، قسم الفلسفة والاجتماع ،٢٠٠٧، ص١.

(٢) محمود صبح: الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، القاهرة، دار وهدان للطباعة، ١٩٩٥، ص ٨١.

(٣) لمياء محمود حسانين: خصخصة المؤسسات الصناعية وأثرها على استراتيجيات التكيف الأسري – دراسة ميدانية مقارنة بمحافظة المنيا، رسالة ماجستير، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١١، ص ١٧٣.

وبالتالي شهد عمال قطاع الأعمال العام بما عرف بعملية هيكلة العمالة في وحداته وقد ترتب على هذه السياسات المتبعة أن تقلص عدد العاملين في وحدات قطاع العمال العام تحت تأثير جملة من السياسات الطاردة لهؤلاء العمال بدءًا من سياسة المعاش المبكر حتى استخدام التعسف الإداري لتشديد شروط العمل، وعلى هذا فقد شهدت القطاعات الصناعية تغيرًا حيث تراجعت الصناعات المعدنية وصناعة الغزل والنسيج ذات التاريخ العريق وتزايدت المساحة الرسمية على خريطة القوى العاملة محتلة مكانًا جديدًا وطارحة أوضاعًا وإشكاليات جديدة للعمل في ظل توجه الدولة إلى القطاع الخاص لإعلاء شأنه وتعظيم دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(١)

ومن أهم القضايا التي ظهرت بعد توجه الدولة للقطاع الخاص وتطبيق الخصخصة قضية تغير دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، حيث تعارضت الآراء حول القضية فالبعض يرى أن تخلي الدولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية ورعاية الفئات المحتاجة يعد من أهم متطلبات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في المجتمع المصري، بينما يرى البعض الآخر أن تخلي الدولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية ورعاية الفئات المحتاجة يترتب عليه آثار اجتماعية خطيرة على مختلف الفئات الاجتماعية من الفقراء ومحدودي الدخل بما فيهم كثير من عمال الصناعة، ومن ثم فهم يعارضون هذا التوجه وينادون بضرورة دعم الدولة لنظام الخدمات الاجتماعية وعدم التخلي عنه حتى لا يتحول إلى نظام يسعى لتحقيق الربح على حساب الفقراء.(٢)

ومن هنا يجب التأكيد على أن دور الدولة في الاقتصاد القومي ضروري ولا غنى عنه وهذا ما أكده " تقرير الأونتكاد " الذي صدر في عام ١٩٩٧ حيث أكد على أن دور الدولة من خلال الحكومات في الاقتصاد ضروري ولا

---

(١) أميرة عبد القادر أحمد: الخصخصة والأوضاع المتغيرة للعاملين – دراسة ميدانية لإحدى الشركات الصناعية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم الاجتماع، ٢٠٠٧، ص ١١٤.

(٢) عاطف امين محمد إبراهيم: سياسات التخصيصية وآثارها على عمال الصناعة في المجتمع المصري – دراسة اجتماعية على بعض عمال الصناعة في إقليم القاهرة الكبرى، مرجع سابق، ص ١٣٣.

يمكن الاستغناء عنه كما يجب عدم التقليل من شأنه في إطار الخصخصة، بالإضافة إلى تأكيد التقرير أيضًا على أهمية القطاع العام حيث أنه ما زال يلعب دورًا أساسيًا وليس كما يعتقد البعض أنه كمًا مهملاً لأن كثيرًا من المشروعات الهامة لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها بمفرده ويقوم القطاع العام بها، وبالتالي فإن حكومة ما بعد الخصخصة يجب أن تكون حكومة قوية وفعالة ومرنة تضمن الأمن والدفاع والاستقرار القومي وتوفير التعليم والعلاج مما ينعكس على توفير الموارد البشرية الراقية، حكومة توفر حوافز الاستثمار والادخار وتهيئة مناخ للإبداع والابتكار بغرض الإنتاج والتصدير والتسويق كل ذلك برؤى وطنية تتناسب ودوافع الشعب وحاجاته وطموحاته.(١)

كما أن الاهتمام بالقوة البشرية أصبح ضرورة والتركيز على تحسين جميع مؤشراتها يعد بمثابة عنصر التأمين الحيوي لاستقرار الدول والمجتمعات وتوسيع نطاق الرضا العام للأوضاع والنظم السياسية، والأهم من ذلك دورها الفاعل في تحويل البشر إلى عنصر حقيقي من عناصر ثروة الأمم وهو عنصر تتزايد أهميته وخطورته مع التحولات الاقتصادية العالمية وثورة التكنولوجيا والاتصال والانفجار العلمي والمعرفي وتحوله إلى قيادة مستقبل العالم الاقتصادي، حيث أكدت بعض الدراسات أن الدول التي اهتمت بثروتها البشرية وطبقت على أرض الواقع سياسات تجاوز أوضاع الأزمة الاقتصادية بالحد الأدنى من الخسائر ومن التكاليف والأعباء بحكم أن الإنفاق على تنمية قدرات البشر وتحسين أوضاعهم وأحوالهم يمثل رصيدًا قوميًا لا يستهان به ولا يقل أهمية عن رصيد الدولة من الأصول الإنتاجية المادية التي تتطلب دائما لتشغيلها وحسن استغلالها قدرات بشرية ماهرة وواعية .

وعلى هذا فإن تنمية القوة البشرية هي مفتاح التنمية وغايتها في نفس الوقت وذلك يتماشى مع النظرية المعروفة باسم الانسان مركز التنمية والتحدي الحقيقي في تنمية الموارد البشرية ليس فقط في توفير الملبس

(١) فاطمة أحمد فؤاد: الآثار الاجتماعية لآليات الخصخصة وتطبيق نظام المعاش المبكر – دراسة تطبيقية في محافظة البحيرة، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية، كلية الآداب فرع دمنهور، قسم الاجتماع، ٢٠٠٤، ص ١١٩.

والغذاء والمسكن ومياه الشرب النقية والرعاية الصحية، ولكن أيضًا بالعمل على زيادة الوعي ورفع مستوى المهارات التقنية ومهارات الاتصال بالآخرين وتطوير السلوك والاهتمام بالقيم وثقافة السلام الذهني والاجتماعي والعام ، وكل ذلك يحتاج إلى تعليم وتدريب العناصر البشرية وإمدادها بالمعلومات الصحيحة ومن المتفق عليه أن التعليم هو أعظم قوة حضارية وأقوى مؤثر في التنمية الشاملة وتنمية القوة البشرية التي تعد ثروة غالية وإمكانية يمكن استغلالها الاستغلال الأمثل للنهوض بالإنتاج والتصنيع وتحقيق التقدم والازدهار للمجتمع .[١]

وعلى هذا يتضح بأن الطبقة العاملة قد أضيرت ضررًا شديدًا من سياسة الخصخصة على مستويين: المستوى الأول – وهو مستوى توزيع الدخل المحلي، وهذا يشير إلى أن نصيب الأجور يتدهور لصالح الملاك الجدد للمنشآت وهو ما يضر بالطبقة العاملة ويؤدي إلى التفاوت في توزيع الدخول، أما المستوى الثاني - فيلاحظ أن نتيجة للطابع الانكماشي لبرامج الإصلاح كافة حيث نسبة البطالة تكون في تزايد مستمر بين صفوف العمال وليس بين الخريجين، كما تعاني الطبقة من انخفاض الإنفاق الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وفي الوقت نفسه ترتفع رسوم هذه الخدمات مما يؤدي إلى تفشي الأمراض والأمية بين صفوف الطبقة العاملة، وإزاء هذا التدهور في مستوى معيشة أفراد الطبقة العاملة يلجأ بعضهم إلى الاشتغال بعمل إضافي يدر دخل بجانب العمل الأصلي، كما يلجأ أفراد هذه الطبقة إلى الدفع بأطفالهم للخروج من المدارس والعمل بالورش والأعمال الخدمية.[٢]

ومن هنا فإن الطبقة العاملة تخضع في ظل تطبيق سياسة الخصخصة لعلاقات عمل غير مستقرة وخاصة فيما يتعلق بعدد ساعات العمل والأجور والضمانات الاجتماعية، كما يفتقر أفراد الطبقة العاملة في ظل القطاع الخاص لنقابات تدافع عن حقوقهم ومصالحهم، فيضطرون لقبول السياسات المجحفة بهم

(١) بثينة حسنين عمارة: العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري، القاهرة، دار الأمين للنشر، ٢٠٠٠، ص ص ٣٤ – ٤٤.

(٢) رمزي ذكي: الليبرالية المستبدة – دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، القاهرة، دار سينا للنشر، ١٩٩٣، ص ص ١١٩ – ١٣٤.

وبحقوقهم خوفا من شبح البطالة، فدائمًا ما يصاحب تطبيق سياسة الخصخصة بعض الآثار على العمالة أبرزها البطالة فتشير بعض الكتابات إلى أنه في حالة بيع جزء أو كل أسهم الشركة قد لا تتغير العمالة القائمة، أو يتم توجيه العمالة المستغنى عنها نحو مشروعات أخرى ولكن ما يحدث في الواقع أن يتم التخلص من أعداد كبيرة من العاملين دون تشغيلهم فيتسع بذلك نطاق البطالة لتشمل الخريجين والعمال المحالين للمعاش المبكر كما تتفاقم البطالة أيضًا مع تراجع سياسة تعيين الخريجين، مما يترتب عليه إهدار القوة البشرية.(١)

وبهذا يمكن القول بأن إسهام السياسات الاقتصادية الليبرالية بالنسبة لعمال الصناعة كان محدودًا للغاية بينما نجد هذا الاسهام بالنسبة للطبقة المالكة كان كبيرًا، ورغم تأثر سياسات الخصخصة بشكل كبير على مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الصناعة إلا أن هذه السياسات لم تكن هي السبب الوحيد فيما وصلت إليه أوضاع عمال الصناعة ولكن هناك مجموعة عوامل أخرى كان لها تأثيرها أيضًا، فالتحولات التي أصابت البنية الطبقية للمجتمع المصري مثلاً ليست وليدة اللحظة الراهنة، وإنما هي نتاج لعوامل بيئية تاريخية تضرب بجذورها في أعماق المجتمع المصري، وقد ترتب على هذه التحولات حدوث نوع من التمايزات الطبقية بين أفراد المجتمع خلال مراحل التاريخ المصري المختلفة، وعلى الأخص منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين ومع بداية تطبيق سياسات التكيف الهيكلي في المجتمع المصري حيث أصبح توزيع الدخل القومي يميل لصالح الطبقات القادرة على حساب الطبقات الفقيرة واتساع نطاق القطاع الخاص على حساب القطاع العام، فاتسعت الفجوة بين دخول الأفراد مما يعني مزيدًا من الفوارق الاجتماعية وعدم العدالة الاجتماعية بين الملاك والعمال.

(١) سالي السيد خليفة إبراهيم: الخصخصة والطبقة العاملة في مصر – دراسة ميدانية على عمال شركة سمنود للملابس الجاهزة، رسالة ماجستير، جامعة بنها، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١٢، ص ١٣٦.

ثانيًا: الإطار المنهجي للبحث:

(٤) منهج الدراسة:

- منهج المسح الاجتماعي:

يعد المسح الاجتماعي أحد الطرق العلمية التي يمكن من خلالها الكشف عن الأوضاع القائمة لمحاولة النهوض بها أو إصلاحها [١]، وعليه فقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة بوصفه من أنسب المناهج استخدامًا في الدراسات الوصفية بهدف التعرف على دور سياسات الخصخصة في التأثير على وضع عمال الصناعة وعملية التصنيع، والكشف عن واقع الصناعة المصرية قبل وبعد تطبيق هذه السياسات الاقتصادية.

- المنهج المقارن:

المنهج المقارن يمكن استخدامه بين موقفين مختلفين في كل الجوانب دون واحدة أو قد يستخدم بين موقفين متماثلين دون جانب واحد ، ويعد استخدام المجموعة الواحدة إحدى صور المنهج المقارن وتعرف منهجيًا بمقارنة المجموعة الواحدة نفسها في فترتين مختلفتين " الفترة القبلية والفترة البعدية" [٢] ، وعليه فقد استخدم الباحث المنهج المقارن في الدراسة الحالية وتحليل البيانات الكمية التي وافتنا بها الدراسة والمقارنة بينها، وكذلك المقارنة بين واقع التصنيع ووضع المصنع قبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة تمهيدًا لخصخصته وما بعد التطبيق، وكذلك المقارنة بين دور الدولة في تقديم الخدمات للعمال في عهد القطاع العام ودورها في تقديم الخدمات في عهد القطاع الخاص.

(٥) أدوات الدراسة:

نظرًا لأن الدراسة تندرج تحت الدراسات الوصفية التحليلية فقد اعتمدت على عدد من الأدوات التي تمكنها من جمع البيانات عن موضوع الدراسة،

---

(١) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٥، ص ١٦٠.

(٢) عبد الهادي الجوهري: أسس البحث الاجتماعي - قضايا نظرية ونماذج تطبيقية، جامعة المنيا، مطبعة كلية الآداب، ١٩٩٩، ص٦٣.

وبالتالي فقد لجأت الدراسة الراهنة لصحيفة الاستبيان ودليل المقابلة واستشارة الخبراء والملاحظة والمقابلة الشخصية والأسلوب الوثائقي والمكتبي.

(٦) عينة الدراسة:

أجريت هذه الدراسة على عينة عمدية من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر وكان قوامها ٢٥٠ حالة ممن خرجوا على المعاش المبكر من مصنع الغزل والنسيج بمحافظة سوهاج والتي تم تطبيق استمارة الاستبيان عليهم، بالإضافة إلى ١٠ حالات من المسئولين في المصنع والتي تم تطبيق دليل المقابلة عليهم.

(٧) مجالات الدراسة:

- المجال البشري: وقد تمثل في عينة عمدية قوامها ٢٥٠ مبحوثا من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر، بالإضافة إلى ١٠ حالات من المسئولين عن إدارة المصنع.
- المجال الزمني: وقد تمثل في المدة التي استغرقتها الدراسة الميدانية وعليه فقد استغرقت الدراسة الفترة من ٢٠١٥/١٢/١ م حتى ٢٠١٦/٦/١ م.
- المجال الجغرافي: وقد تمثل في مصنع الغزل والنسيج بمحافظة سوهاج.

(٨) تحليل بيانات الدراسة وتفسيرها:

- الملامح الأساسية لسياسات الخصخصة وواقع التصنيع في ظلها:

جدول رقم (١)

توزيع العينة على حسب المعرفة بسياسات الخصخصة

هل تعرف سياسات الخصخصة	العدد	النسبة
نعم	٢٤٥	%٩٨
لا	٥	%٢
المجموع	٢٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (١) على حسب معرفة المبحوثين بسياسات الخصخصة ، حيث أن الغالبية العظمى جاءت تعرف سياسات الخصخصة بنسبة

(٩٨%)، في حين جاءت بنسبة (٢%) من جملة أفراد العينة لتشير إلى أنها لا تعرف سياسات الخصخصة .

ويتبين من ذلك أن العمال سواء المستمرين أو الخارجين معاش مبكرعلى معرفة تامة بسياسات الخصخصة حيث أجابوا بأنها هى انتقال الملكية من ملكية الدولة إلى ملكية القطاع الخاص أي انتقالها إلى ملكية الأفراد.

جدول رقم (٢)

توزيع العينة على حسب التأييد والمعارضة على تطبيق سياسات الخصخصة على المصنع

هل تؤيد تطبيق سياسات الخصخصة على المصنع	العدد	النسبة
نعم	٣٢	%١٢.٨
لا	٢١٨	%٨٧.٢
المجموع	٢٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٢) على حسب التأييد والمعارضة على تطبيق سياسات الخصخصة على المصنع بأن نسبة (٨٧.٢%) من جملة أفراد العينة يعارضون تطبيق هذه السياسات الاقتصادية على المصنع وذلك لما أحدثته هذه السياسات من آثار أصابت العمال وغيرت أحوالهم وكذلك أصابت عملية التصنيع أيضًا بالتدهور وقللت من الإنتاج بسبب تخفيض العمالة ، في حين جاءت نسبة (١٢.٨%) من جملة أفراد العينة لتؤيد تطبيق سياسات الخصخصة على المصنع وقطاع الصناعة في مصر .

ويتبين من ذلك أن الغالبية العظمى ممن خرجوا معاش مبكر يعارضون سياسة الخصخصة وذلك لأنها تسهم في سيطرة صاحب رأس المال والذى يكون هدفه الربح دون أي اعتبار لأى شئ أخر، وبالتالى يقوم بتخفيض العمالة وتسريحهم وزيادة نسبة البطالة وإهدار القوة البشرية ، كما أنها تقوم بفتح الاقتصاديات الوطنية لتستباح من خلال آلية السوق الدولية ومبدأ حرية التجارة ، وهذا يقلل من دورها في الرعاية الاجتماعية ويمنعها من أداء دورها في إعادة التوزيع وبالتالي تسود خصخصة كل المؤسسات التي تخدم الفقراء ومحدودى

الدخل والتي تكون أسعارها غالية جدًا ولا تناسب الفئات الاجتماعية البسيطة والتي منها عمال الصناعة.

جدول رقم (٣)

توزيع العينة على حسب الأسباب التي دفعت إدارة المصنع لتطبيق سياسات الخصخصة

ما الأسباب التي دفعت إدارة المصنع لتطبيق سياسات الخصخصة	العدد	النسبة
حتى تعمل على تحسين الأداء وتحقيق الكفاءة	١٤	%٥.٦
حتى تستطيع الانتقال للقطاع الخاص	٤٦	%١٨.٤
حتى تعمل على تخفيض عدد العمال لتقليل التكاليف	١٨٠	%٧٢
حتى تستطيع أن تجاري الأوضاع الاقتصادية العالمية	١٠	%٤
المجموع	٢٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٣) على حسب الأسباب التي دفعت إدارة المصنع لتطبيق سياسات الخصخصة على المصنع بأن الغالبية العظمى من جملة أفراد العينة بنسبة (٧٢%) ترى بأن السبب الأساسي الذى دفع الحكومة لتطبيق هذه السياسات الاقتصادية منذ ١٩٩١ م هو أن هذه السياسات تعمل على تخفيض عدد العمال لتقليل التكاليف ، ثم جاءت نسبة (١٨.٤%) ليروا بأن السبب في تطبيق الحكومة لهذه السياسات يرجع إلى أنها تقوم بعملية تمهيد للإنتقال للقطاع الخاص ، وبعدها جاءت نسبة (٥.٦%) لترجع السبب في تطبيق الحكومة لهذه السياسات هو الرغبة في تحسين الأداء وتحقيق الكفاءة الاقتصادية ، وأخيرًا جاءت نسبة (٤%) من جملة عينة الدراسة لتشير إلى أن السبب في تطبيق الحكومة لهذه السياسات هو أنها تجاري الأوضاع الاقتصادية العالمية.

وعلى ذلك يمكن القول أن هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت الحكومة لتطبيق سياسات الخصخصة على المصنع وهي تتمثل في علاج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصرى وتصحيح مساره ، وتحسين الأداء

الاقتصادي وتحقيق الكفاءة الإنتاجية ، وكذلك إعادة اتجاه الدولة نحو القطاع الخاص وخاصة بعد نجاح تجربته في كثير من دول العالم ، وكذلك تسهم الخصخصة في تخفيف المسئوليات عن الدولة بسبب إفساح المجال للقطاع الخاص أن يقوم بهذه الأدوار وبالتالي تخفيف المسئولية عن الموازنة العامة للدولة وعليه يتم تخفيض عدد العمال لتقليل التكاليف المادية في المؤسسات العامة ، كما يعد مسايرة الوضع العالمي الاقتصادي من أهم الأسباب التي دفعت الحكومة لتطبيق سياسة الخصخصة على حسب تعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

جدول رقم (٤)

توزيع العينة على حسب تغير الأوضاع في المصنع

هل تغيرت الأوضاع في المصنع عن الأول أم لا	العدد	النسبة
نعم	٢٣٧	%٩٤.٨
لا	١٣	%٥.٢
المجموع	٢٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٤) على حسب تغير الأوضاع في المصنع، أن غالبية أفراد العينة بنسبة (٩٤.٨%) من جملة أفراد العينة أشاروا بأن الأوضاع تغيرت بشكل كبير في المصنع عن الأول، بينما أن نسبة (٥.٢%) من جملة أفراد العينة ترى بأن الأوضاع لم تتغير في المصنع.

وانطلاقا من ذلك نجد أن الغالبية العظمى تؤكد بأن الأوضاع قد تغيرت بشكل كبير في المصنع عن الأوضاع في الأول أيام القطاع العام وهذا يدل على أن الإجراءات التي اتخذتها إدارة المصنع مع العمال وتشجيعهم على الخروج من العمل بنظام المعاش المبكر أثرت على أحوال العمال سواء الذين خرجوا أم المستمرين في العمل وكذلك إجراءات تخفيض الأجور والحوافز وقلة الخدمات كلها سياسات اقتصادية للعمل على تقليل النفقات وتخفيض التكاليف المالية .

جدول رقم (٥)

توزيع العينة على حسب توفير الخدمات للعمال قبل تطبيق سياسات الخصخصة

هل المصنع كان بيقدم بعض الخدمات للعمال على أيامكم (صحية واجتماعية وثقافية ودينية)	العدد	النسبة
نعم	٢٤٧	%٩٨.٨
لا	٣	%١.٢
المجموع	٢٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٥) على حسب توفير الخدمات للعمال قبل تطبيق سياسات الخصخصة من الحكومة بأن الغالبية العظمى من مفردات عينة الدراسة جاءت بنسبة (٩٨.٨%) لتؤكد بأن الحكومة كانت قبل تطبيق سياسات الخصخصة تقدم الخدمات المختلفة للعمال منها الصحية والاجتماعية والثقافية والدينية ، بينما يرى نسبة (١.٢%) بأن الحكومة كانت لا تقدم أي خدمات.

وبالتالي يتبين أن المصنع كان يقدم للعمال بعض الخدمات قبل تطبيق سياسات الخصخصة والتي تمثلت في : خدمات الحج والعمرة والمصايف، وخدمات إعطاء القروض والسلف للعاملين، وصرف شهور نقدية في المناسبات كالأعياد ودخول المدارس، وصرف مكافأة عند الزواج والوضع والوفاة، وإقامة الحفلات والرحلات والأنشطة الترفيهية، استضافة بعض الشخصيات الدينية والمثقفة للتوعية، وخدمات صحية وتوفير سبل المواصلات وغيرها.

ولكن هذه الخدمات بعد تطبيق الخصخصة لم تتحسن بل أنها ساءت بدرجة كبيرة حيث تم الاستغناء عن بعض الخدمات التي كانت تقدم قبل الخصخصة للعمال ، وعلى ذلك يتضح أن القطاع العام يهتم ويراعي الخدمات الاجتماعية للعمال أكثر من القطاع الخاص ، وعليه فهناك علاقة ارتباطية سالبة بين الخصخصة ومراعاة الظروف الاجتماعية للعمال ، أما عن تقديم الخدمات الصحية للعمال فقد ساءت هذه الخدمات.

جدول رقم (٦)

توزيع العينة على حسب البرامج التدريبية التي كانت تقدم للعمال مع مقارنتها بهذه الأيام

هل المصنع كان بيقدم لكم برامج تدريبية على أيامكم	العدد	النسبة
نعم	٢٣٥	%٩٤
لا	١٥	%٦
المجموع	٢٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٦) على حسب البرامج التدريبية التي كانت تقدم للعمال في ظل القطاع العام مع مقارنتها بهذه الأيام ، حيث جاءت نسبة (٩٤%) من جملة أفراد العينة لترى بأن المصنع كان يقدم برامج تدريبية للعمال قبل تطبيق سياسات الخصخصة التي تقوم على تخفيض النفقات ، في حين جاءت نسبة (٦%) من جملة أفراد العينة لترى بأن المصنع بعد تطبيق سياسات الخصخصة لا يقدم برامج تدريبية للعمال لرفع مستواهم ومهاراتهم .

وعلى هذا نجد أن المصنع بعد تطبيق سياسات الخصخصة لا يهتم بتقديم برامج تدريبية للعمال وذلك لأن القطاع الخاص يسعى دائمًا لتقليل النفقات وتحقيق مزيد من الربح على عكس أيام القطاع العام فقد كان المصنع يقدم للعمال برامج تدريبية بشكل كبير حتى يستفيدوا ويزيد من تحسين مستواهم وزيادة خبرتهم في الإنتاج ، وهذا يدل على أن المصنع في ظل تحول الدولة للقطاع الخاص اتجه إلى التقليل من فرص التدريب والترقي التي كانت تقدم للعمال في ظل القطاع العام.

جدول رقم (٧)
توزيع العينة على حسب حجم الإنتاج

هل حجم الإنتاج في الأول كان أكثر	العدد	النسبة
نعم	٢٤٥	%٩٨
لا	٥	%٢
المجموع	٢٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٧) على حسب حجم الإنتاج أن النسبة العالية من جملة أفراد العينة جاءت بنسبة (٩٨%) لتؤكد بأن حجم الإنتاج في المصنع قل عن أيام القطاع العام فقد كان قبل تطبيق سياسات الخصخصة وإعادة الهيكلة أكثر من الإنتاج بعد تطبيق هذه السياسات، وعلى الجانب الآخر جاءت نسبة (٢%) من جملة أفراد عينة الدراسة لترى بأن حجم الإنتاج في الأول كان أقل.

ويدل ذلك على أن حجم الإنتاج في الأول على أيام القطاع العام كان أكثر وذلك لأن عدد العمال كان أكثر ولكن بعد تطبيق سياسة المعاش المبكر وخروج العمال من قوة العمل إلى البطالة قل عدد العمال وانخفضت إنتاجيتهم ، وبالتالي قل حجم الإنتاج في هذه الأيام عن الأوقات السابقة ، بجانب عدة عوامل أخرى ساهمت في تخفيض الإنتاج منها عدم زراعة القطن وخاصة طويل التيلة ، وكذلك فتح باب الإستيراد لجلب خامات غير جيدة وغالية الثمن .

جدول رقم (٨)
توزيع العينة على حسب تواجد بعض المشاكل في المصنع قبل تطبيق سياسات الخصخصة

هل المصنع كان يعاني من مشاكل قبل تطبيق سياسات الخصخصة	العدد	النسبة
نعم	١٥٦	%٦٢.٤
لا	٩٤	%٣٧.٦
المجموع	٢٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٨) على حسب تواجد بعض المشاكل في المصنع قبل تطبيق سياسات الخصخصة إلى أن النسبة الأعلى جاءت بنسبة (٦٢.٤%) من جملة أفراد عينة الدراسة لترى بأن المصنع كان يعانى من بعض المشاكل قبل تطبيق هذه السياسات الاقتصادية ، وعلى الجانب الآخر جاءت نسبة (٣٧.٦%) لتشير بأن المصنع كان لا يعانى من تواجد أي مشاكل بل إنه كان في حالة من ا لكفاءة والآداء والإنتاج الوفير وكانت منتجاته تصدر أولاً بأول .

ويتبين من بيانات الجدول السابق أن مصنع الغزل والنسيج بمحافظة سوهاج كان يعانى من تواجد بعض المشاكل قبل تطبيق سياسات الخصخصة ، وكان لابد من إيجاد الحلول المناسبة لها حتى يمكن الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وذلك يعد تهيئة للجو المناسب والمناخ الاقتصادى السليم الذي يخدم القطاع الخاص ، حيث تعد المشاكل الاقتصادية من أهم العقبات التي تقف أمام تطبيق سياسة الخصخصة وتحسين الآداء الاقتصادى والكفاءة الإنتاجية.

جدول رقم (٩)

توزيع العينة على حسب نوعية المشاكل التي كانت موجودة في المصنع قبل تطبيق سياسات الخصخصة

ما نوع المشاكل التي كانت موجودة في المصنع قبل تطبيق سياسات الخصخصة	العدد	النسبة
مشاكل في الإدارة	١٠	٦.٤١%
مشاكل في العمالة	-	-
مشاكل في الإنتاج	-	-
مشاكل في الأمور المالية	١٢٢	٧٨.٢١%
مشاكل في الأمور الفنية والتنظيمية	٢٤	١٥.٣٨%
المجموع	١٥٦	١٠٠%

يوضح الجدول رقم (٩) على حسب نوعية المشاكل التي كانت موجودة في المصنع قبل تطبيق سياسات الخصخصة ، أن نسبة (٧٨.٢١%) ممن يرون أن المصنع كان يعانى من مشكلات قبل تطبيق سياسات الخصخصة حيث كانت أهم المشكلات هي المشاكل في الأمور المالية وتعثر المصنع في سداد الديون التي كانت مستحقة للبنك ، ويليها نسبة (١٥.٣٨%) ترى بأن المصنع كان يعاني من مشاكل في الأمور الفنية والتنظيمية قبل تطبيق السياسات الاقتصادية الجديدة وإعادة الهيكلة ، وأخيرًا جاءت نسبة (٦.٤١%) لتؤيد بأن المصنع كان يعاني من مشاكل في حسن الإدارة والكفاءة الإدارية.

وعلى هذا يتبين من بيانات الجدول السابق أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة أجمعت على أن المشاكل المادية والتى تمثلت في الديون المستحقة على المصنع للبنك وأجور العمال وغيرها من المتطلبات المادية كانت من أهم المشاكل التي تقف أمام سياسة الخصخصة ، ثم جاءت المشاكل في الأمور الفنية والتنظيمية في المركز الثانى من حيث المشاكل التي كانت موجودة في المصنع قبل تطبيق الخصخصة ، كما اتضح أن المشاكل في الإدارة تعد في المركز الثالث من حيث العقبات التي تقف أمام سياسة الخصخصة ومن أهم الدوافع التي دفعت الحكومة إلى اللجوء للخصخصة لتحقيق الإصلاح الاقتصادى في الاقتصاد المصري.

جدول رقم (١٠)

توزيع العينة على حسب الإجراءات التي اتخذتها إدارة المصنع لحل المشكلات التي كانت موجودة

ما الإجراءات التي اتخذتها إدارة المصنع لحل هذه المشاكل	العدد	النسبة
خفضت عدد العمال علشان تقلل من التكاليف المالية	١٥٦	١٠٠%
اشترت ماكينات جديدة علشان تطور المصنع	-	-
وضعت خطة واضحة علشان تنهض بمستوى الإنتاج	-	-
عملت على وضع حلول لتوفير الخامات اللازمة	-	-
المجموع	١٥٦	١٠٠%

يوضح الجدول رقم (١٠) على حسب الإجراءات التي اتخذتها إدارة المصنع لحل المشكلات التي كانت موجودة ، أن من يرون أن المصنع كان يعاني من بعض المشكلات قبل تطبيق سياسة الخصخصة قد أجمعوا بالكامل على أن من أهم الإجراءات التي اتخذتها إدارة المصنع لحل هذه المشكلات هي تخفيض عدد العمال من أجل التقليل من التكاليف المالية ، ولم تهتم الحكومة بأي مشكلات آخرى كان المصنع يعانى منها سوى أنها حصرت كافة المشكلات في مشكلة العمالة .

من هنا يتضح أن إدارة المصنع اختزلت جميع المشاكل في المصنع قبل تطبيق الخصخصة في مشكلة العمالة وتخفيض عدد العمال من خلال طرح سياسة المعاش المبكر لخروج العمال من قوة العمل مقابل مبلغ من المال دون النظر إلى إضافتهم على قوة البطالة أو إهدار للخبرات والمهارات التي تعلموها في سنوات عملهم ، وبالتالي فإن إدارة المصنع اعتبرت المعاش المبكر حلاً لمشكلة الديون المستحقة وتخفيضًا للنفقات.

(٩) نتائج الدراسة:

- تبين من الدراسة أن معظم أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر لديهم معرفة تامة بسياسات الخصخصة وما يترتب عليها من انعكاسات.
- أوضحت الدراسة أن الغالبية العظمى من جملة أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر أكدوا اعتراضهم على تطبيق سياسات الخصخصة وذلك بسبب ما ينتج عنها من آثار تصيب عمال الصناعة وعملية التصنيع حيث أنها أدت إلى خروج عدد كبير من العمال من قوة العمل.
- كشفت الدراسة عن أن الغالبية من جملة أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر أكدت على أن من أهم الأسباب التي دفعت الحكومة لتطبيق سياسات الخصخصة تقليل التكاليف المالية وتخفيض الضغط عن الموازنة العامة للدولة، مما دفع إدارة المصنع لطرح سياسة المعاش المبكر لتخفيض عدد العاملين.

- توصلت الدراسة إلى أن معظم أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر أشارت بأن الأوضاع في المصنع تغيرت عن أيام القطاع العام وكان هذا التغيير للأسوأ ومن أهم مظاهره شعور العمال بعدم الأمان والاستقرار الوظيفي بعد اتجاه الدولة للقطاع الخاص.
- أوضحت الدراسة أن معظم أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر أشاروا إلى أن المصنع كان في ظل القطاع العام يقدم بعض الخدمات المتنوعة للعمال والتي تمثلت في الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية والدينية.
- اتضح من الدراسة أن معظم أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر أشاروا بأن المصنع كان يقدم للعمال برامج تدريبية ترفع من مستواهم وتزيد من خبراتهم في ظل القطاع العام أما في هذه الأيام فلا يوجد اهتمام بالبرامج التدريبية.
- تبين من الدراسة أن معظم أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر تؤكد على أن حجم الإنتاج في ظل القطاع العام كان أكثر من هذه الأيام والتوجه للقطاع الخاص، وقد كان من أهم أسباب زيادة الإنتاج هو كثرة عدد العمال ومن أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض الإنتاج في هذه الأيام كان تخفيض عدد العمال.
- أشارت الدراسة إلى أن الغالبية من جملة أفراد العينة من عمال الصناعة الخارجين على المعاش المبكر ترى بأن المصنع كان يعاني من بعض المشكلات قبل تطبيق سياسات الخصخصة، وكان من أبرزها مشكلات في الأمور المالية وخاصة الديون المستحقة مما دفع إدارة المصنع لاتخاذ بعض الاجراءات مثل تخفيض عدد العمالة لتقليل التكاليف المالية.

(١٠) توصيات الدراسة:

- ضرورة تدخل الحكومة بالإشراف والتوجيه في المشروعات التي تم خصخصتها وذلك للحد من المشكلات التي قد تظهر أثناء وبعد التحول إلى القطاع الخاص، وبالأخص على العمال لضمان حقوقهم وإحساسهم بالأمان في العمل حتى تتم عملية الإصلاح دون حدوث

معوقات كما يساهم تدخل الحكومة في منع الاحتكار وحماية المنافسة.

- وضع برامج وحلول جادة للتخفيف من الآثار المترتبة على التحول للقطاع الخاص وإسناد هذه البرامج إلى متخصصين تتوافر لديهم الشفافية وتمويلها يكون برؤوس أموال وطنية حتى لا يكون هناك ضغوط خارجية وتوجيه لهذه البرامج، مع مراعاة الفئات محدودة الدخل والفقيرة ومعالجة أي اختلالات قد تظهر أثناء الاصلاح الاقتصادي.
- أن تعمل الدولة على تدعيم وتفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي من خلال إنشاء صناديق أخرى مثيلة للصندوق الاجتماعي للتنمية يكون بها مخصصات اجتماعية دائمة " كأرصدة أو صناديق " خارج الميزانية العامة للدولة تقدم من خلالها مساعدات لأصحاب الدخول المنخفضة لمواجهة أعباء تكاليف المعيشة وارتفاع الأسعار ومكافحة الفقر وإعطاء المناطق الأقل حظا من الخدمات جزء من اهتمام الدولة حتى يتحقق التوزيع العادل للدخل القومي بين أفراد المجتمع مع مراعاة مختلف الفئات الاجتماعية المتضررة من تطبيق الخصخصة.
- ضرورة الاستفادة من الفوائض المالية الناتجة عن عملية بيع بعض المشروعات العامة إلى القطاع الخاص وإصلاح بعض المشروعات القومية العامة وخاصة في المجال الصناعي لتحقيق قدر من التوازن بين القطاع العام والخاص مع التركيز على تحقيق المنافسة بين اقطاعين وذلك من أجل مصلحة المواطنين وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المراجع

- المراجع العربية:

١- أحمد مجدي حجازي: الآثار الاجتماعية والثقافية للتغيرات العالمية المعاصرة على المجتمعات التابعة " العولمة والتهميش الاجتماعي"، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية التي تصدر عن المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، العدد العاشر، ١٩٩٩.

٢- أميرة عبد القادر أحمد: الخصخصة والأوضاع المتغيرة للعاملين – دراسة ميدانية لإحدى الشركات الصناعية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم الاجتماع، ٢٠٠٧.

٣- بثينة حسنين عمارة: العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري، القاهرة، دار الأمين للنشر، ٢٠٠٠.

٤- حشماوي محمد: الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٦.

٥- دعاء أحمد توفيق: تأثير الخصخصة على انتماء العمال لمصانعهم – دراسة تطبيقية على منشآت صناعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التربية، قسم الفلسفة والاجتماع ،٢٠٠٧.

٦- رمزي ذكي: الليبرالية المستبدة – دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، القاهرة، دار سينا للنشر، ١٩٩٣.

٧- سالي السيد خليفة إبراهيم: الخصخصة والطبقة العاملة في مصر – دراسة ميدانية على عمال شركة سمنود للملابس الجاهزة، رسالة ماجستير، جامعة بنها، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١٢.

٨- السيد عبد الرحمن السيد: انعكاسات دورة أورجواي على الصناعة المصرية بالتطبيق على صناعة الدواء، جامعة جنوب الوادي، كلية الآداب بسوهاج، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد التاسع – العدد الأول، يوليو ١٩٩٥.

٩- عاطف أمين محمد إبراهيم: سياسات التخصيصية وآثارها على عمال الصناعة في المجتمع المصري – دراسة اجتماعية على بعض عمال الصناعة في إقليم القاهرة الكبرى، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠٠٧.

١٠- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٥.

١١- عبد الحكيم جمعة محمود حسن: دور الاستثمار الخاص والاصلاح الاقتصادي والتنمية بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، قسم الاقتصاد والمالية العامة، ٢٠٠٠.

١٢- عبد المطلب عبد المجيد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، القاهرة، مجموعة النيل الدولية، ٢٠٠٣.

١٣- عبد الهادي الجوهري: أسس البحث الاجتماعي - قضايا نظرية ونماذج تطبيقية، جامعة المنيا، مطبعة كلية الآداب، ١٩٩٩.

١٤- فاطمة أحمد فؤاد: الآثار الاجتماعية لآليات الخصخصة وتطبيق نظام المعاش المبكر – دراسة تطبيقية في محافظة البحيرة، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية، كلية الآداب فرع دمنهور، قسم الاجتماع، ٢٠٠٤.

١٥- فؤاد بسيوني متولي: المشكلة الاقتصادية، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٨.

١٦- لمياء محمود حسانين: خصخصة المؤسسات الصناعية وأثرها على استراتيجيات التكيف الأسري – دراسة ميدانية مقارنة بمحافظة المنيا، رسالة ماجستير، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١١.

١٧- محسن الخضيري: الخصخصة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٣.

١٨- محمد البنا: التنمية والتخطيط بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٦.

١٩- محمد بدوي محمد محمود: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للخصخصة – دراسة ميدانية على عمال الصناعة بمحافظتي أسيوط وسوهاج، رسالة ماجستير، جامعة سوهاج، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠٠٦.

٢٠- محمد صالح الحناوي: الخصخصة المصرية - رؤية شخصية، الإسكندرية، مكتبة الدار الجامعية، ١٩٩٨.

٢١- محمد عويس: العمل الاجتماعي في التنظيمات الصناعية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٢.

٢٢- محمد كريزم: علاقة السياسات الاقتصادية بالتنمية البشرية في فلسطين، الإدارة والاقتصاد، مجلة الحوار المتمدن، العدد ١٠٨٦، ٢٠٠٥.

٢٣- محمد نصر الدين دمير: تكنولوجيا هندسة الإنتاج، بيروت، دار الراتب الجامعية، ٢٠٠٢.

٢٤- محمود صبح: الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، القاهرة، دار وهدان للطباعة، ١٩٩٥.

- المراجع الأجنبية:

25- **Dadis.J and Richardson. T: fiscal and macroeconomic Impact of privatization occasional, paper - 194, IMF,**

26- **Divid L.sills: The International Encyclopedia of The Social Sciences, free Press, N.Y.vol, 4, 1982, p. 265.**

27- **Gordon Marshll: A dictionary of Sociology, second edition, Britain, oxford University Press, INC, 1998.**

28- **Peter Rowland: Regiona L Economic Policies, for Country Cases, Banco de La Republica, Spain, 2004. Washington, 2000.**

29- **Zahide Onaran: The Effects of Economic Policies and Export Promotion on Export Revenues in Developing Countries, Journal of Naval Science and Engineering, Vol. 4، No 1, 2008.**